ظاهرتا التضمين والتناوب
في حروف الجر بين البصريين والكوفيين

الأستاذة ذهبية بورويس
جامعة الأمير عبد القادر

حروف المعاني أداة من أدوات الإيجاز في اللغة، ومعرفة أحكامها وضوابطها مطلب لـــه أسراره وبواعثه؛ إنه ليس بالأمر السائغ العام الذي يرتاده كل ناطق باللغة، دون التفطـن إلى هذه الأسرار والبواعث، فهي إنما تدخل الكلام لضرب من الاختصار، وإذا كـــانت هـــذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل، وغيرها[1] فلا بد من التفقه فيـــها، وامتـلاك ناصية دورانها في الكلام لفك كثير من مقفلات النصوص التي تستند إليها.

و«لأن مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه، مبني أكثرها على معـــاني حروفـــه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها، وتيسير الوقوف علـى جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمـــن يعانيها»[2].

إن في هذا القول إقرارا بما يعتور توظيف الحروف من تعدد في المعاني والـــدلالات الـــتي تستند إلى عمق فهمها ودرايتها، وقد يترتب على تعدد هذه المعاني تباين في الآراء والمذاهـب

---

1 -الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار دار الهدى مطبعة دار الكتب المصرية بيروت لبنـــان ط2 د.ت 2/ 273، 274 وانظر شرح المفصل لابن يعيش تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر إدارة الطباعة المنيريـة مصر (د.ت) 7/8.

2 -الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 (1413-1992) ص19

عند قراءة وتأويل النصوص، مما يجعل مقاصد الكلام متجددة غير ثابتة عند سياق واحد، لأن الحرف لا يمكن أن يرد منفردا، ظاهرا أو ضمنا، فهو في جميع الأحوال مرتبط بالاسم أو بالفعل أو بهما معا[1]،وهذه الأجزاء مجتمعة هي التي يمر من خلالها المعنى الذي يحدده حرف دون غيره من الحروف الأخرى، وهي إنما سميت حروف المعاني «لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، إذ لو لم يكن من وإلى في قولك خرجت من البصرة إلى الكوفة لم يفهم ابتداء خروجك وانتهاؤه»[2].

فابتداء غاية الخروج وانتهاؤها هي مقصد المتكلم، ولو عنّ لآخر أن يعبر عن هذا المقصد بغير هذين الحرفين لعز المعنى على الأذهان كأن يقول: "شربت بماء النهر"، و"خيرتك أن تأخذ هذا وهذا"، فهنا يترتب عن الكلام تأويل قد يحمل فيه اللفظ محملا تقديريا، ليتحول هذا الأمر إلى ظاهرة تطبع كثيرا من التراكيب النحوية في القرآن الكريم وفي كلام العرب مما دفع بالعلماء إلى تفسير ما غمض منها، وإذا كان المجال لا يتسع لاستقرائها في طوائف الحروف جميعها على اختلاف وظائفها ودلالاتها، فقد ارتأيت أن أكتفي بالتمثيل لها بطائفة حروف الجر دون غيرها لشيوع هذه الظاهرة فيها[3]. وتشعب مذاهب العلماء في تفسيرها والحديث عنها من حيث ردها أو قبولها، فكان لها بذلك نصيب كبير في إبراز أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولم يزد ذلك الخلاف إلا أن يكشف عن مدى ما اكتسبته اللغة العربية من مرونة وثراء في اتساع دائرة الوظائف الدلالية والسياقية للألفاظ.

1- المخصص لابن سيده دار الفكر بيروت(1398-1978) السفر 216/14.
2-كشف الأسرار / شرح المصنف على المنار للنسفي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1(1406هـ-1986م)، ص279، وانظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان ط5 (1406ه-1986م)ص54، وانظر . شرح المفصل 7/8 .ومعجم حروف المعاني في القرآن الكريم ، محمد حسن الشريف مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط1 (1471-1996) 9/1
3- انظر حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، ط1 (1404هـ-1984م)، ص 74-76.

ظاهرة التضمين في حروف الجر عند البصريين:

لا يخفى على من يعنى بحروف المعاني أن هذه الحروف تحتكم إلى استعمالات دقيقة تتوجه من خلالها المعاني والدلالات، وقد تتعاقب بعض الحروف مكان بعض، فيعدل عن دلالة الحرف الأصلي ليؤدي دلالة حرف آخر لتقارب معنى الحرفين[1]. لكن البصريين ينفون هذا الأمر ويرون «في الأماكن التي أدعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، فإن كان تجوز، فليكن في الفعل لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف»[2].

وهذا الأمر مبني أساسا على ما ذهب إليه علماء أصول النحو من البصريين "فسيبويه" يرى في أثناء حديثه عن الباء أن دلالات هذا الحرف تعود جميعها إلى معناها الأصلي، وهو الإلصاق «... فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله»[3]. ويتجلى مذهبه مفصلا في موضع حديثه عن "في" فيقول: «... وأما "في" فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغل لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو في القبة، وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله»[4].

والمبرد يقبل هذه الظاهرة ويؤولها بما يتفق ومذهب الاتساع عن طريق التمثيل، فيقول «وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره﴿**ولأصلبنّكم في جذوع النخل**﴾[5]، أي على، ولكن الجذوع إذا أحاطت

1- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تعليق محمد فؤاد سزكين، منشورات الخانجي، مصر، ط1 (1374هـ-1954م). 41/1.
2- من أسرار العربية في البيان القرآني، د. عائشة عبد الرحمن، دار الأحد، البحيري إخوان، بيروت، د.ت، ص 32.
3 -الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالرياض، القاهرة، ط 2، (1402هـ-1982م)، 27/4.
4- المصدر نفسه، 226/4.
5- طه، 71.

دخلت"في" لأنها للوعاء، يقال فلان في النخل، أي قد أحاط به»[1]. فـــالحرف "في" علـــى ظاهره عند المبرد بمعنى على اتساعا وعلى تأويل وتقدير المعنى الحقيقي، فهو باق على معنـــاه الأصلي.

ويوحد ابن السراج هذا المضمون بأسلوب جامع منظم في قوله: «... وأعلم أن العـرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء: تقول فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فقد خـــبرت عـــن اتصالـــه، والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت في موضع كذا، فقد خبرت بـــ "في" عن احتوائه إيـــاه، وإحاطته به...»[2].

إن البصريين أوجدوا تأويلا وتفسيرا لظاهرة التناوب بما يرونه متفقا مع المعنى الأصلـــي غير الظاهر للحرف، ولذلك ذهب ابن القيم إلى أن مجيء الحرف بمعنى حرف آخـــر هـــو مذهب ظاهرية النحاة «... وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلـــون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي مـــن الأفعـــال، فيشربون الفعل المتعدى به معناه، هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه –رحمـــــه الله تعـــالى-، وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهـــذه قاعدة شريفة جليلة المقدار، تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: **﴿عينـــا يشرب بها عباد الله**[3]﴾، فإنهم يضمنون يشرب معنى يروي فيعدونه بالباء الــــتي تطلبـــها، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح به والثاني بالتضمن والإشـــارة إليـــه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها...»[4].

1- الكامل، دار الفكر (د.ط، د.ت). 45/3، أنظر المقتضب، تحقيق محمد عبد الخـــالق عظيمـــة، عـــالم الكتب، بيروت، د.ت، 309/2. 331.

2 -الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، (1408هـــ-1988م)، 414/1.

3 -الإنسان، 6.

4 -بدائع الفوائد: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، 21/2.

وقد أجاد ابن جني في شرح ظاهرة التضمين، فقال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب، قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله –عزّ اسمه- :﴿ **أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم**﴾ [1]. وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ "إلى" كقولك أفضيت إلى المرأة، جئت بـ "إلى" مع الرفث...»[2]. إن ما سبق ذكره، يكشف عن توخي المذهب البصري البحث عن دلالة الحرف في حدود السياق، بالغوص في أسرار ودقائق الفروق الدلالية التي من أجلها يفارق الحرف موضعه الأصلي، فالحرف عندهم ليس له «...إلا معنى واحد، وما أوهم فمحمول عندهم على تضمين الفعل معنى يتعدى بتلك الأداة...»[3].

ظاهرة تناوب حروف الجر عند الكوفيين:

ذهب الكوفيون على خلاف البصريين إلى قبول تناوب حروف الجر في الوظيفة دون تأويل، أو تضمين عن طريق الاحتجاج، ورصد الشواهد التي استدعت كثرتها إلى تشكيل ظاهرة لغوية لا يمكن إنكارها، فالفراء يرى في قوله تعالى: ﴿**ولأصلبنّكم في جذوع النخل**﴾ [4]، يصلح "على" في موضع "في"، وإنما صلحت "في" لأنه يرفع فيها ويصير عليها،و قد قال الله: ﴿**واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان**﴾ [5]، ومعناه في ملك سليمان...»[6]. ألا ترى أن مجيء "في" بمعنى "على"، ومجيء "على" بمعنى "في" فيما أورده الفراء لم يفض إلى

1- البقرة، 187.
2- الخصائص، 308/2.
3- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، (1406هـ-1986م)، ص 171.
4- طه، 71.
5- البقرة، 102.
6- معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت)، 185/2، 186.

تخريج عويص، أو إلى انحراف بالمعاني الظاهرة إلى المعاني المؤولة، ومثل هذا المذهب لاقـــى قبولا ومتابعة عند كثير من العلماء، فابن فارس وهو من أنصار المذهب الكوفي[1]. مثـــل في مواضع كثيرة لهذه الظاهرة في كتابه الصاحبي من ذلك قوله في : «﴿ **ولأصلبنّكم في جذوع النخل**﴾ [2]، لأن الجذع للمصلوب بمترلة القبر للمقبور، فلذلك جاز أن يقال فيه هذا وأنشدوا

هم صلبوا العبديّ في جذع نخلة فلا عطست شيبان إلا بأجدعا[3]»[4].

إن الكوفيين لم يقدموا تفسيرا لمذهبهم، واكتفوا باستقراء الشواهد والتمثيـــل لظـاهرة التناوب، وهي ليست معاكسة لما ذهب إليه البصريون، وإنما لم تقبل تضمينـــا أو تـأويلا، فأصبحت وجها من وجوه الاتساع اللغوي غير المتعسف الذي أفسح المجال لـثراء وتنـوع الدلالات.

ظاهرتا التضمين والتناوب عند المتأخرين والمحدثين :

-من أحسن الأقوال التي لخصت الظاهرتين ووجهتهما قول ابـــن هشـــام: «مذهـــب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم، وأحـرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ وإما على تضمـين الفعل معنى فعل، يتعدى بذلك الحرف... وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهـــذا الأخير هو مجمل الباب كله، عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، و لا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسفا»[5].

1- انظر الصاحبي، في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق د. مصطفـــى الشـــويمي، ومنشـــورات مؤسسة بدران، بيروت، لبنان، (1383هـ-1963م) مقدمة المحقق ص10.
2- طه، 71.
3- البيت من [الطويل] وهو لسويد بن أبي كاهل، أو لقراد بن حنش أو لامرأة من العرب، انظر شـــرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح محمد محمود بن التلاميد، التركيزي الشنقيطي، لجنة إحياء التراث العربي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ت)، 497/1.
4- الصاحبي في فقه اللغة، 157، انظر 105، 132.
5- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط.5، (1979م)، ص150.

-فالكوفيون التزموا الحدود الدلالية اللغوية لفهم العبارة التي ورد فيها الحرف نائبا عن غيره في الدلالة، و لم يحاولوا إيجاد تأويل نحوي، أو معجمي لموضع الشاهد، ولو اكتفوا بظاهرة التضمين فسيهملون كثيرا من النصوص الخالية من الأفعال، وما نزّل مترلتها، وإن أية محاولة للتضمين أو التأويل وحمل النصوص محمل الشذوذ يعد ضربا من تضييق الدلالات وحدا لوفرة الاستعمالات.

-وظاهرتا التضمين والتناوب لا تصدق على جميع حروف هذه الطائفة، ولذلك لا نملك حرية مطلقة في إنابتها عن بعضها البعض من غير ضابط، ولقد نبه العلماء إلى حدود استعمالهما، فقال ابن جني: عن توخي الدقة في استعمال الحرف «... إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيدا ألزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه... ونحو ذلك مما يطول، ويتفاحش، ولكن سنضع في ذلك رسما يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه»[1].

وليس في هذا القول إلزام بإسناد الخطأ إلى الكوفيين، فإذا كان هؤلاء لم يقدموا تفسيرا لمذهبهم، فهذا لا يدل على تخطيهم الدقة في استعمال الحروف لأنهم استندوا في رأيهم إلى إيراد الشواهد من القرآن الكريم، ومن كلام العرب دون ردها، وهذا يكشف عن احتواء رأيهم لإمكانات تعبيرية متجددة وقراءات دلالية مستمرة، وعن قدرة كبيرة في توجيه الاستعمال اللغوي توجيها تطبعه المرونة التي تستند إلى نقل الشواهد فيما هو وارد عن العرب لا حملا على جميع حروف الجر، وفي هذا يقول ابن هشام عن التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، «قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه، بإدخال قد على قولهم ينوب، وحين إذن يتعدل استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك، يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت

1- الخصائص، 308/2.

فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم على أن البصريين، ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف»[1].

-وفي ضوء هذه الآراء وغيرها راح المتأخرون والمحدثون يلتمسون لهذه الظاهرة تخريجات وتفسيرات لغوية، أدرجوها ضمن مسميات متباينة، مدافعين عن أحد المذهبين لا عن كليهما معا، وهذا هو السبب الذي دفع أحدهم إلى محاولة التوفيق بينهما، فقال: "والملاحظ عند المحدثين الذين لم يبثوا في الخلاف بين المذهبين، ومفضلين أنهم حاولوا الجمع بينهما بمصطلح موحد يحكم كل مذهب، وهي فكرة العدول...»[2]. ولكن فكرة العدول، لم تسند الظاهرة إلى عللها، ولذلك ذهب أنصار كل مدرسة يلتمسون الأدلة التي تقوي، وتدعم المذهب الواحد دون غيره، فالدكتور عباس الحسن، يؤيد المذهب الكوفي في تفسير هذه الظاهرة، ويلفت أنظارنا إلى أهميته بقوله إنه مذهب «... نفيس كما سبق، فمن الأنسب الاكتفاء به، لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل، من غير داع، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي -كما قلنا- ولا غرابة أيضا في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى المشترك اللفظي...»[3].

ويرى الدكتور محمد حسن عواد أن "التضمين في المقام الذي نحن بصدده فيطلق ويراد به التوسع في استعمال لفظ توسعا، يجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسب له، فيعطى الأول حكم

1- مغني اللبيب، 861.
2- البلاغة والأسلوبية، د. محمد بن عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1984م)، ص 212.
3- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط.8، (د.ت)، 542/2.

الثاني في التعدي واللزوم..."[1]. ولذلك فهو لا يجد حرجا في رد المذهب الكوفي، فيقول: «الأمر على غير ما ظن الأستاذ عباس حسن، فمقتضى المذهب الذي اندفع في تأييده الإفضاء إلى مشكلات لغوية لا حصر لها، وإحداث اضطراب في البيان لا حد له»[2].

-من هنا نصل إلى القول بأن تفسير الكوفيين لظاهرة التناوب مقبول على ظاهره، لما في مذهبهم من بعد عن التأويل والتمحل، ووضوح المعاني والدلالات واحتفاظ الحرف بمكانته في دوران معنى التركيب حوله، على خلاف ما ذهب إليه أنصار المذهب البصري في كون التناوب إنقاصا من قيمة الحرف الدلالية، وهم الذين انتقلوا من بيان وظيفته إلى الحديث عن وظيفة الفعل باعتماد فكرة التضمين، فتجاوزوا بذلك قيمة الحرف الحقيقية.

ومما لا شك فيه أن المتدبر للنصوص التي دارت حولها الظاهرتان لا يجد تنافرا بين المذهبين، فليس شرطا أن يخالف التأويل ظاهر المعنى، فالمنهجان يصبان دائما في فهم النصوص ما خفي منها وما ظهر؛ والأبعاد الدلالية ليست قاصرة على مذهب دون غيره ولو كان الأمر كذلك لما كان هناك انتقاء ودقة في تحري ورصد الشواهد، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر هذا النموذج للقراءة الجامعة بين المذهبين، فعن مجيء "في" بمعنى "على" قال ابن هشام:«... **﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾**[3]... وليس منه قوله تعالى **﴿ يذرؤكم فيه﴾**[4] خلافا لزاعمه، بل هي للتعليل...»[5]. حين تتبع وتدبر الآية الأولى نستشف حقدا وكراهية من فرعون تجاه أتباع موسى عليه السلام ، وهذان الإحساسان أوحى بهما التوكيد الذي لحق الفعل [صلب]، كما أن استعمال الحرف "في" مكان "على" له بعده الدلالي المتحقق عن طريق توارد المعنيين معا في الآية، وهما الاستعلاء والظرفية [الوعائية].

1- تناوب حروف الجر في لغة القرآن، قسم النحو والدراسات الأدبية واللغوية القاهرة، (1970م)، ص 51.
2- المرجع نفسه، 13.
3- طه، 71.
4- الشورى، 11.
5- مغني اللبيب، 224.

فالحرف "على" لا يمكنه أن يحقق عند استعماله لفظا في موضع "في" الغاية الدلالية التي تتناسب وفحوى الخطاب على لسان فرعون، لأن الحرف "على" يوحي بعلو أتباع موسىعليه السلام، من السحرة على جذوع النخل، وهذا لا يعمل على إطفاء نار الحقد في نفس فرعون تجاه أعدائه حتى وهم موتى، كما أن "في" هنا تشعرنا بالحيز المكاني الضيق الغابر، دون التعالي والظهور اللذين أسبغهما فرعون على نفسه، والبصريون بذلك اقتربوا من هذا المعنى حينما شبهوا المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فحقد فرعون الدفين تعدى الصلب وتجاوزه ليحقر هؤلاء فتتحول الجذوع إلى مقابر لهم استمرارا في تحقيرهم والتنكيل بهم صلبا وإقبارا.

ونصل في الأخير إلى القول إن الظاهرتين تكشفان معا عن دقائق اللغة، وتضافرهما معا هو المنهج الصائب لفك مقفلات النصوص والوقوف على مقاصدها.